الأبعاد الجغرافية في استراتيجيات التخطيط العمراني لدول الخليج العربي

أ.د. حسن الخياط
قسم الجغرافيا
جامعة قطر

مقدمة في تطور الفكر الجغرافي:

أن من يتتبع مسيرة الفكر الجغرافي عبر العصور يتوصل إلى أنها كانت متأنية ومتواصلة ومتطورة. أنها كانت تبرز ملامح انتصار الإنسان في المكان. فقد كان هذا الإنسان يطالع ما حوله فيحتويه بفكره ويتحسسه بعقله وادراكه، ويتعرف على واقعه، ويتلمس حاجات الحياة فيه، ليؤمن ذاته به ويفرض سيطرته عليه. فمسيرة هذا الفكر كما يبدو قد تأثرت بالواقع الإنساني الذي غلب عليه، مع الزمن، منطق الانفتاح وروح العالمية في اطار وحدة الأرض ووحدة الناس على الأرض، والاهتمام المتوازن بالأرض والناس، وبالتفاعل وتبادل التأثير بينهما. أن هذا الاجتهاد الجغرافي قد وظف ثمرات فكره في خدمة الحياة وصعّد من مكانة علم الجغرافيا وأفرد له مكاناً وسطاً بين العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ولكن يجب عدم المغالاة في اعطاء علم الجغرافيا ما لا يستحقه. فقد تطرق بعض الجغرافيين عندما رأوا في الجغرافيا وكأنها تمتلك مفاتيح تفسير الحضارات البشرية. فلا يمكن توضيح استراتيجيات العالم السياسية والعسكرية مثلاً على ضوء ما رآه الجغرافي الانجليزي هالفورد ماكندر H. Mackinder في نظريته «قلب الأرض Heart Land». كما لا يمكن مجاراة ما جاء باراء الجغرافي الأمريكي السْوَرثْ هنتنجتون E. Huntington في أن الجغرافيا، وبخاصة المناخ وتقلباته، هي مفتاح للتاريخ والحضارة البشرية. كما لا يمكن تأييد ما روّج إليه أتباع الفلسفة الحتمية[1] من الأفكار المتطرفة عن الحتم البيئي

environmental determinism والقوانين التي صاغت بها اتجاهات الحياة البشرية على سطح الأرض. وهذا الموقف هو الآخر يعارض ما جاءت به الفلسفة الامكانية[٢] possibilism التي أعطت للإنسان قدرة متقدمة في تشكيل سطح الأرض وتغيير ملامح وجه العالم. هذه وغيرها من الأفكار والقوانين الجغرافية العامة، التي تبدو جذابة للكثيرين، قد ابتعدت بالجغرافيا في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين عن العلمية والواقعية والموضوعية وادخلتها مداخل الجدل والتطرف والنظرية.

ولهذا فقد تعرضت الجغرافيا في حوالي منتصف القرن وبعده إلى مراجعة ونقد. فقد كانت خلال تاريخها الفكري الطويل من علوم الثقافة والتعليم، وتقتصر قيمتها على تزويد المثقفين بقدر من المعرفة الضرورية ليستطيع كل منهم أن يدرسها للناشئة أو ليتعرف على بيئته الطبيعية والبشرية التي يعيش فيها. ولكن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية التي تمخضت عنها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ وبعدها، وتلك التغيرات التي زادت عمقاً وتعقيداً في أثناء الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها خلقت مطالب جديدة كان لبعضها مرتكزات جغرافية بشرية واقتصادية واجتماعية وعمرانية. فقد تطلب انتهاء الحرب والركود الاقتصادي إعادة بناء المستوطنات البشرية والأقاليم والبلدان التي لحقها الدمار وتيسير سبل التحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم، وتمكين توظيف الثورة التقنية في الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها. كل ذلك قد جعل من الضروري توجيه الامكانات والقدرات والموارد الاقتصادية والبشرية التي يتعامل معها الجغرافي لصالح الإنسان والتنمية الشاملة. في مثل هذا الواقع الجديد برزت نخبة من الجغرافيين تنادي بالحاجة إلى تطوير الجغرافية وتجديدها وتوجيهها وجهة عصرية علمية، ذات مناهج تأخذ بالتيارات الكمية والتطبيقية.

وتمشياً مع هذ الصيحات الجديدة شهدت الجغرافيا في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات توجهات فعلية وعملية مكثفة باتجاه الميادين التطبيقية، وبخاصة في مجالات

التخطيط العمراني الحضري والاقليمي[٣]. فقد تزايدت أعداد الجغرافيين الذين يشاركون في عمليات التخطيط بحيث تفوقت نسب اسهاماتهم فيها عن غيرهم من الحقول العلمية الأخرى[٤]. كما حدث تغيير واسع في برامج الأقسام الجغرافية في جامعات الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بحيث أصبح التخطيط جزءاً أساسياً من هذه البرامج. وبهذا تكون الجغرافيا هي أول العلوم الإنسانية والاجتماعية التي دخلت ميدان التخطيط العمراني Physical Planning.

موقع الجغرافيا المعاصرة من التخطيط العمراني:

من أجل ايضاح صورة العلاقات والارتباطات بين الجغرافيا التطبيقية المعاصرة من جهة والتخطيط العمراني (الحضري والاقليمي) من جهة أخرى، لابد من التساؤل:

- ماذا نعني بالجغرافيا التطبيقية المعاصرة؟.
- وماذا نعني بالتخطيط العمراني (الحضري والاقليمي)؟.

يرى الجغرافيون المعاصرون أن الجغرافيا هي ذلك العلم الذي يتعامل مع ثوابت طبيعية (تضاريس ومناخ وتربة ومياه ونبات طبيعي) وأخرى بشرية (سكان ومراكز عمران ونشاطات اقتصادية وأطر سياسية) من حيث خصائصها وتوزيعاتها وتفاعلاتها وتبادل التأثيرات بينها وما تتركه مثل هذه التفاعلات والتأثيرات المتبادلة من بصمات بارزة على وجه الأرض. وتكون مثل هذه البصمات على هيئة وحدات جغرافية محلية أو اقليمية تتشابه في بعض خصائصها وتتباين في أخرى، وأن مهمة الجغرافي دراسة مثل هذه التشابهات والتباينات والتوصل إلى أسبابها وضوابطها وآثارها. أن مثل هذه المعرفة تمكن الجغرافي من توظيفها في دراسة خصائص المجتمعات البشرية واشكالاتها الحياتية والبيئية في مقراتها الجغرافية، والافادة من الخبرات المتولدة عن ذلك في تشخيص مثل تلك الاشكالات ووضع الحلول لتحجيمها من أجل تحسين الأوضاع البشرية والبيئية.

أنه بهذا التوجه أصبح الجغرافي يمزج بين الدور الأكاديمي والدور التطبيقي لعلم الجغرافيا، وبذلك أخذ يستثمر المعرفة الجغرافية المتطورة في ضبط وتوجيه الأنشطة والفعاليات البشرية في أبعادها الجغرافية المتوازنة التي تحقق الأهداف التنموية المرتبطة بها.

أما فيما يخص التخطيط العمراني الحضري والاقليمي فيقصد به «الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للانشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من الأنشطة الحضرية والأقليمية»[٥]. والتخطيط عملية مستمرة تتم على مستويات جغرافية مختلفة، محلية واقليمية وقومية[٦]. ولهذا يجب أن تكون الخطط والاستراتيجيات مرنة حتى تتمشى مع حركة الحياة. كما أنه عملية تحتاج إلى خلفية شاملة قادرة على التنبؤ بالعوامل الكامنة الممكنة وبدقة معقولة، سواء كانت تلك العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حياتية.

فالتخطيط وفق المفهوم الجديد يؤمن بمبدأ تطبيق فكرة تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالجوانب العمرانية. وبذلك فعملية التخطيط العمراني تحتاج إلى مزيج من المهارات والخبرات المتخصصة التي يمكنها من التكيف مع الاحتياجات المتجددة لمتطلبات الحياة العملية.

ولهذا فالتخطيط العمراني يتطلب معرفة متكاملة عن البيئة الطبيعية والموارد البيئية من جهة، والخصائص والموارد البشرية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى. كما تتطلب هذه العملية مهارات في تفسير الخرائط والمصورات الجوية والاستشعار عن بعد، وفي معرفة الخرائط الآلية وأجهزة الحاسوب ونظم المعلومات الجغرافية والبرمجة البيئية، وقدرات في دراسة وتحليل استراتيجيات النمو الحضري والاقليمي واستخدامات الأرض وجمع البيانات وتحليلها إلى غير ذلك من مقتضيات التخطيط العمراني.

ولكن إلى وقت قريب كان التخطيط العمراني يعتبر من المشروعات الهندسية، وبخاصة عندما كانت عمليات التنمية العمرانية تتم منفصلة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان التخطيط والتنمية العمرانية يعد جزءاً من مكونات كليات الهندسة أو كليات العمارة، في حين تختص كليات أخر بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه في الثلاثين سنة الأخيرة أخذت بعض الدول بمبدأ تطبيق فكرة تكامل الجوانب المختلفة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا أصبح التخطيط العمراني بمفهومه الشامل لا يقتصر على المهندس والمعماري، بل أخذ يشترك فيه متخصصون في مجالات أخرى مختلفة، هندسية ومعمارية وجغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية ونفسانية وغيرها. فالتخطيط العمراني يمثل في الواقع مزيجاً من أنظمة علمية متعددة - multi diciplinary، فضلاً عن أنه مزيج من العلم والفن، وأنه يهدف إلى التوصل إلى ترتيب وتنظيم مقبول ومناسب لاستخدامات الأرض وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة في المجال الجغرافي وتقرير شبكة مناسبة للطرق والشوارع التي تحقق أكبر فائدة عملية للسكان، وبما يؤدي إلى اختيار مواضع مناسبة لاستخدامات الأراضي توفر لسكان ذلك المجال الجغرافي الاحساس بالراحة والجمال معاً[٧].

مما تقدم، يظهر أن هناك قواسم مشتركة بين الجغرافيا والتخطيط العمراني. فكثير من الموضوعات التي يتطلبها المخططون الحضريون والاقليميون تقع في صلب العمل الجغرافي، كعمليات مسح الأنشطة البشرية والظواهر الطبيعية واستخدامات الأراضي وشبكات النقل وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخدام الأساليب الكمية والعملية، وقراءة الصور الجوية، والافادة من الاستشعار عن بعد، والتعامل مع أجهزة الحاسوب والخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية[٨]. فهذه العمليات والدراسات التي تقع في قلب التخطيط العمراني هي جزء من الأعمال والدراسات والخبرات التي استطاع الجغرافي من استثمارها بكفاءة وابداع. والحقيقة أن الدراسات الاقليمية هي من الموضوعات التي تفوق فيها

الجغرافيون واعطوها اهتمامات تجاوزت كل المحاولات التي قامت به العلوم الأخرى. كما أن كثيراً من عمليات التخطيط العمراني الحضري والاقليمي تستمد جذورها من نظريات الموقع التقليدية التي تعتبر الأسس التي استند عليها هذا النوع من التخطيط[٩]. والمعروف أن هذه النظريات شكلت روافد مهمة في الدراسات الجغرافية. بل أن إحدى الأعمال المبدعة في هذه النظريات تمت على يد الجغرافي الألماني والتركريستالر Christaller الذي قدم نظرية المكان المركزي Central Place Theory في عام ١٩٣٣. وقد أصبحت هذه النظرية وارتباطاتها بما سبقها من نظريات، كنظرية فون تونين Von Thunen في استخدامات الأرض الزراعية عام ١٨٢٦ ونظرية الفريد فيبر Alfred Weber في مواقع الصناعة في عام ١٩٠٩ أحدى نقاط التحول الرئيسة في الاتجاهات الحديثة في الجغرافية المعاصرة. وقد امتدت تأثيرات هذه النظريات وغيرها إلى العديد من الفروع العلمية الأخرى كالاقتصاد وادارة الأعمال والتسويق والتخطيط الحضري والاقليمي.

ورغم كل هذه الارتباطات والعلاقات بين الجغرافيا والتخطيط العمراني الحضري والاقليمي كثيراً ما تثار أسئلة عن مكان الجغرافيا في التخطيط العمراني، وبخاصة من أولئك الذين يجهلون دور الجغرافيا التطبيقية المعاصرة والذين لا زالوا يتمسكون بمفهوم الجغرافية الوصفية التقليدية التي ترعى الاتجاهات الثقافية والتعليمية والموسوعية. فمع تضخم المدن واتساع البيئات والمجمعات الحضرية وتعقد مشكلاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية اتخذ التخطيط أبعاداً جديدة بحكم المستجدات في حياة هذه المدن والمجمعات. أي أن الاهتمامات بالمدينة واقليمها أخذت تعكس طيفاً واسعاً من ذوي الخبرات من العلوم الانسانية والاجتماعية والهندسية والتطبيقية المختلفة. وبحكم أن الجغرافيا علم عملي بطبيعته لأنه يستمد مادته من تدوين وتحليل المشاهدات والملاحظات بصورة مباشرة في الميدان أو الحقل، فأنه أصبح في مقدمة العلوم التي يستفيد منها المخطط العمراني الذي يتعامل مع حاضر ومستقبل الظواهر العمرانية على سطح الأرض.

ولكن بقي أن نقول كلمة صريحة أخيرة، وهي أن علميات التخطيط العمراني الحضري والاقليمي لا تتطلب جغرافياً تقليدياً بقدر ما تتطلب جغرافياً تطبيقياً واسع الأفق، تشكل تركيبه الثقافي العام مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، فضلاً عن مجموعة من المهارات والخبرات العملية في أمور الحاسوب والخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد وقراءة الصور الجوية وغيرها من مستلزمات العملية التخطيطية.

البيئة الخليجية وحاجتها إلى التخطيط العمراني:

أن البيئة العربية الخليجية (الحضرية والاقليمية) هي ليست مجرد حشد من المنازل والأسواق والمصانع والمزارع والطرق والشوارع، وإنما هي أيضاً وحدة ثقافية واجتماعية واقتصادية مندمجة في التطور الشامل للمنطقة. كما أن لهذه البيئة شخصية معمارية وجمالية ذات ملامح تمتزج في تناغم مع المنفعة الوظيفية وتنسجم مع المقتضيات الحياتية والقواعد التراثية والتاريخية. فهي وحدة تنظيمية متكاملة تضم عناصر متنوعة تمتزج مع بعضها بشبكة من الروابط المتداخلة والعلاقات المتفاعلة المتبادلة والحركة الدائمة. وتبرز على سطح هذه البيئة مجموعة من الظاهرات الخارجية والنشاطات البشرية التي كانت نتيجة لتفاعل الإنسان الخليجي بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية مع واقعه الطبيعي وعناصره المختلفة. فالبيئة الخليجية تتكون من تنظيمات بشرية ادارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأخرى طبيعية تضم المناخ والتضاريس والمياه والتربة والنبات والموارد. ولهذا يمكن النظر إلى البيئة الحضرية والأقليمية الخليجية على أنها نظام system تولد نتيجة تفاعل نظامين فرعيين هما نظام المؤسسات والتنظيمات البشرية ونظام البيئة الطبيعية (انظر الشكل رقم – ١).

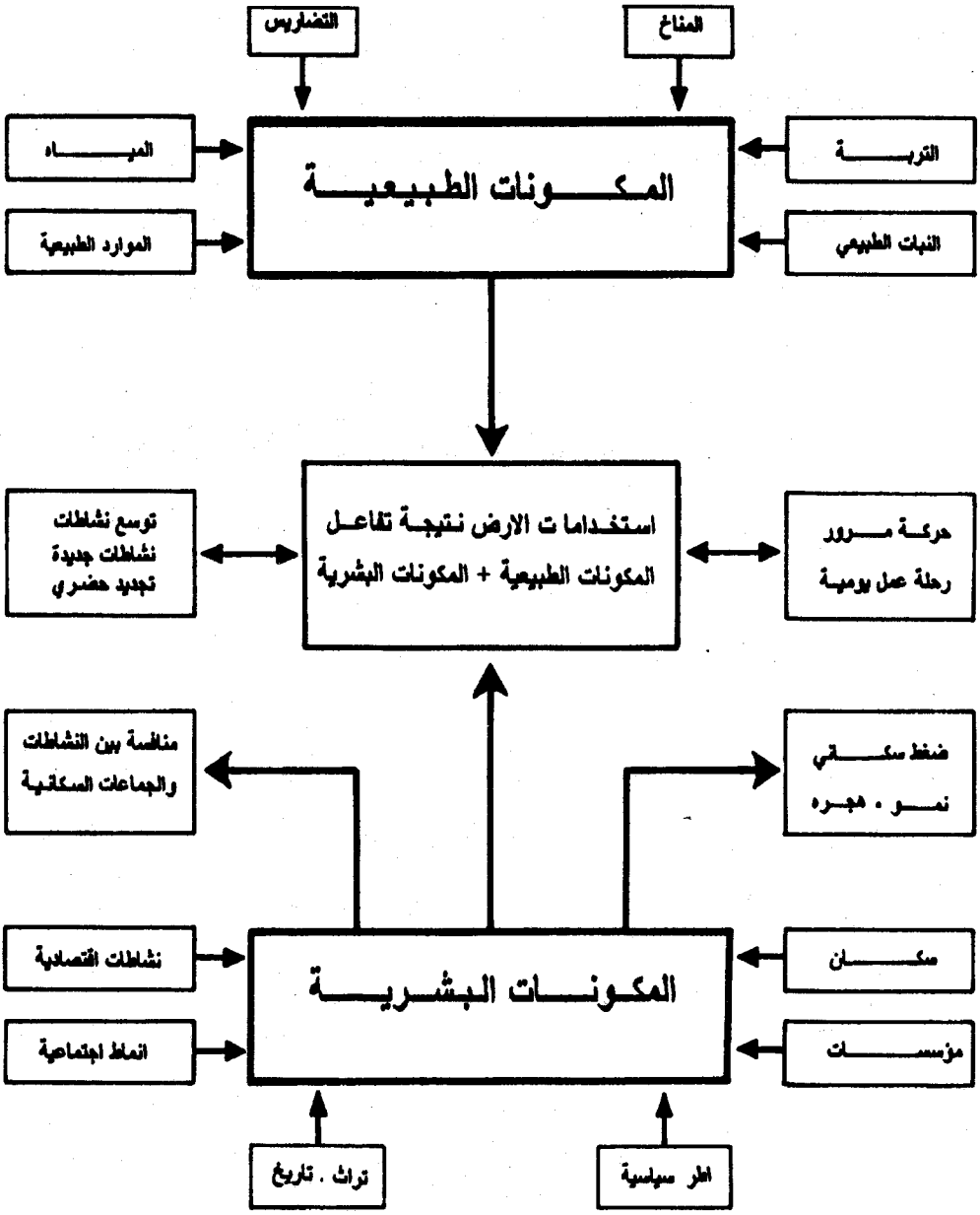

شكل (١) : تفاعـل النظامين الطبيعـي والبشـري وتكـون نـظام فرعي ثالث هو استخدامات الارض الحضرية او الاقليمية

مما سبق يتضح أن نظام البيئة الخليجية (الحضرية والاقليمية) قد تكون نتيجة تفاعلات حركية بين مؤشرات طبيعية وأخرى بشرية. فإذا كانت البيئة هذه في حالة من حالات الاتزان، فإن التفاعل سيحقق نوعاً من التقدم والتنمية التي يتطلع اليها المجتمع. ولكن مع الزمن يتغير هيكل النظام وتتدهور البيئة العمرانية ويختل الاتزان ويدب الركود في قطاعاتها، وتصبح أقرب إلى التداعي ما لم يخطط لتعميرها وتجديدها وبعث روح خلاقة جديدة فيها. ولهذا فالتخطيط تقتضيه حاجة، وأنه يشكل حلولاً لمشكلات ملحة تظهر على ملامح البيئة الحضرية والأقليمية. وفي العادة تبنى مثل هذه الحلول حول مجموعة من التصورات التي تتبلور في هيئة نموذج model أو نظرية theory يمكن من خلالها تشخيص المشكلات وتحديد البدائل لحلها. ويوضح (الشكل رقم – ٢) خطوات التخطيط العمراني في البيئات الحضرية والاقليمية والمراحل التي تمر بها إلى أن تنتهي بصياغة النماذج أو النظريات التي تتناسب وتلك البيئات.

وإذا ما استعرضنا واقع البيئة الحضرية والاقليمية الخليجية من خلال تاريخها المعاصر لتبين لنا أن هذه البيئة قد مرت وبسرعة قياسية من حالة العدم والتأخر وعدم الحاجة إلي التخطيط إلى حالة عصرية متطورة تتطلب كل مقومات ومهارات هذا التخطيط. فخلال الخمسينيات وقبلها لم تكن المنطقة العربية الخليجية بحاجة ماسة إلي التخطيط الحضري والاقليمي. فاعداد سكانها كانت قليلة جداً، ونشاطاتها الاقتصادية كانت ضعيفة ومحدودة. أما المستوطنات البشرية فكانت صغيرة وفي داخلها تتوزع استخدامات الأرض بين أسواق تجارية قليلة وقديمة وفقيرة ببضائعها ومكاتب خدمات بسيطة وأحياء سكنية تقليدية تتخللها طرق وأزقة ترابية ضيقة. وكانت الأنشطة والاستخدامات المختلفة تنتشر بصورة أقرب إلى العشوائية منها إلى التنظيم. ومما زاد من صعوبة اجراء التعديلات التخطيطية والتنظيمية البسيطة وجود الكثير من المعوقات، ومنها وجود المنازل القديمة المتراصة والمكتظة ذات الكثافات السكانية العالية وبعض الشواخص التراثية الهامة.

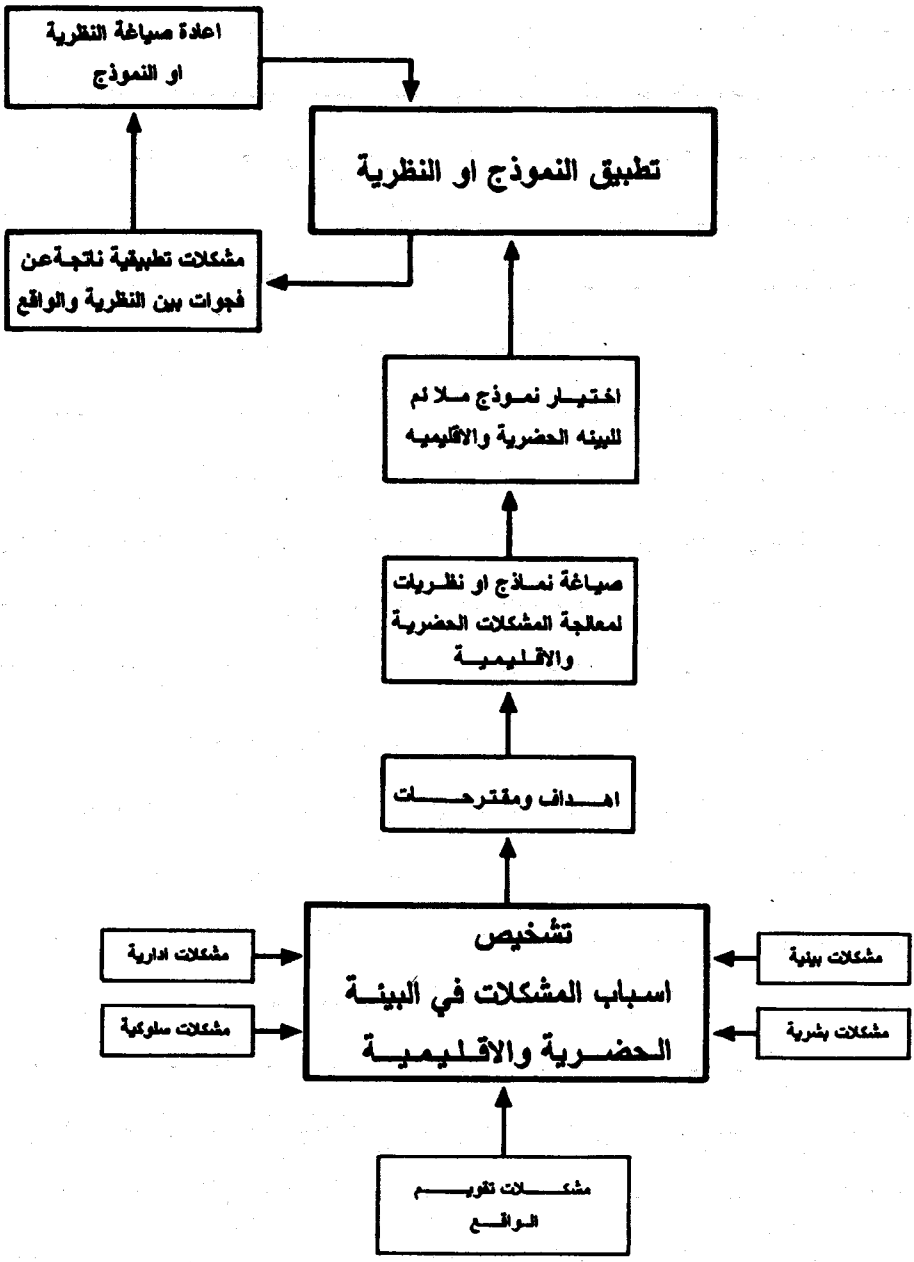

شكل رقم (٢) خطوات التخطيط في البيئات الحضرية والاقليمية

أن مثل هذا النمط المورفولوجي قد جعل من غير الممكن تبني استراتيجية لتهديم الوحدات السكينة والوظيفية وتعويضها بأخرى أو تحويلها إلى طرق وممرات لتسهيل الحركة والنقل في أرجائها. فالامكانات المادية المالية لم تكن بالمستوى الذي يسمح بهذا التهديم وتعويض السكان عن ممتلكاتهم، حيث كان من المستحيل الحصول على الموارد المالية الكافية الكفيلة ببناء الأحياء السكنية الجديدة، وتوفير المرافق والخدمات للبنية الأساسية. فالضائقة الاقتصادية كانت تعترض أية محاولة للتخطيط والتنمية وإعادة تنظيم المستوطنات البشرية.

غير أن هذه الاشكالات لم تدم طويلاً. فقد اكتشف النفط ومعه تغيرت الصورة الجغرافية لدول الخليج العربية، ونمت السيولة النقدية فيها، وارتفع مستوى القدرات الشرائية لسكانها، وازدادت الخدمات وتعددت وتعقدت، مما زاد من الطلب على العمالة الوافدة، فنما الاسكان نمواً انفجارياً. ومع هذا النمو ازداد الطلب على المساحات العمرانية الحضرية والهياكل الارتكازية، فتوسعت المستوطنات وظهرت حركة عمرانية لا مثيل لها في التاريخ. كما بدأت الصناعة وتطورت الخدمات وامتلأت الشوارع والطرق بوسائل النقل، وتضاعفت المبادلات التجارية وتشعبت المطالب والخيارات، وأخذ تركز السكان يشتد في المدن نتيجة لما طرأ من تعرية سكانية في الريف والبادية، وارساب سكاني من المواطنين والوافدين في المدن الكبيرة. ورافق ذلك ازدياد نسبة التحضر في الدول العربية الخليجية، وأصبحت من أكثر البلدان تحضراً، حيث تجاوزت نسبة التحضر في دولة الكويت ٩٥٪، وفي دولة قطر ٩٠٪ وحوالي ٨٥٪ في دولة البحرين، و٨٣٪ في الامارات العربية المتحدة وأكثر من ٧٠٪ في المملكة العربية السعودية[١٠].

ونتيجة لكل ما حدث من التغيرات التي طرأت خلال فترة زمنية قياسية ظهرت اشكالات ادارية واجتماعية وخدمية وتنظيمية. وفجأة وجد المسئولون أنفسهم أمام هذه الاشكالات، الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في السبل التي تكفل تحجيم مثل هذه

الاشكالات. وكانت النتيجة أن توصل المسؤولون والخبراء إلى ضرورة اعتماد التخطيط العمراني الحضري والاقليمي كوسيلة لمواجهة المشاكل بشكلها الجديد. فبدأت مبادرات تخطيطية واستراتيجيات توضح المسالك التي تسلكها تلك المبادرات. ومع الزمن أصبحت عمليات التخطيط أكثر شمولية وتعقيداً لتماشي الخطوات السريعة التي خطتها الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وهنا يجدر أن نتساءل عن الظواهر الجغرافية والحضرية والاقليمية التي استجدّت في المنطقة الخليجية لتقتضي مثل هذه الضرورة للتخطيط العمراني؟ أن مقارنة الحاضر بالماضي تُبرز بعض الخصائص والأنماط الاستيطانية الجديدة التي تتطلب نوعاً من الاجراءات التنموية، ومنها:

١ – سيادة وسيطرة المدن الكبيرة والكبرى على مسرح المستوطنات البشرية في المنطقة الخليجية. فقد برزت في كل دولة أو امارة أو منطقة مدينة واحدة أو مدينتان استحوذت على أكبر نسبة من إجمالي سكانها، كمدينة الكويت الكبرى في دولة الكويت، ومدينة الدوحة في دولة قطر ومجمع المنامة – المحرق في دولة البحرين ومجمع الدمام – الخبر – الظهران في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، وكل من مدينة أبوظبي ومدينة دبي وغيرها في الامارات العربية المتحدة. ومجمع مسقط – مطرح – روي في سلطنة عمان. أن احجام سكان هذه المدن والمجمعات الحضرية تؤكد حقيقة سيطرتها وقيادتها وعمق تأثيرها في اقاليمها ودولها[١١].

٢ – ان بعض دول الخليج العربي تفتقر إلى المدن ذات الحجام السكانية المتوسطة والتي تتمثل بفئتي ١٠٠ – ٢٥٠ ألف نسمة و ٥٠ – ١٠٠ ألف نسمة. ففي هاتين الفئتين توجد ٨ مدن فقط في الدول العربية الخليجية الست. ويمكن تفسير غياب هاتين الفئتين إلى الاهتمام المتزايد من قبل بعض دول المنطقة بالمدن الكبيرة والكبرى فقط، ولعدم وجود استراتيجية تشجع على نمو المدن المتوسطة فيها. فاتجاهها هو أميل إلى

استراتيجية الاستقطاب السكاني وليس الانتشار السكاني الذي يتطلب استراتيجية تميل إلى توزيع الاهتمامات على مناطق الدولة وأقاليمها المختلفة.

٣ – ان المستوطنات الجديدة قليلة العدد جداً بحيث أصبحت عديمة الجدوى في التخفيف من الضغط السكاني المسلط على المدن الكبيرة. هذا فضلاً عن أن بعض هذه المستوطنات قد تحول عن الغاية الأساسية لها، وأصبحت مخصصة لفئات اقتصادية معينة ومستوى وظيفي محدود. ومن الأمثلة على ذلك الأحمدي في الكويت وإمسيعيد في قطر وجبل على في امارة دبي والرويس في امارة أبوظبي ومدينة عيسي في البحرين وجبيل الجديدة في المنطقة الشرقية من السعودية.

٤ – أن الفئات الحجمية الصغيرة والقزمية للمستوطنات البشرية (فئة ١٠٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة وفئة أقل من ١٠٠٠ نسمة) لا تشكل من سكان دولها، رغم عددها الكبير، سوى حوالي ٣٪ من سكان الكويت و ٩,٧٪ من سكان البحرين و٦٪ من سكان قطر و٨,٤٪ من سكان الامارات.

٥ – هناك فجوة واسعة بين فئة احجام المدن الكبيرة والكبرى في دولها وبين الرتل الثاني من الفئات الأخرى من المستوطنات (فئة ٢٠ – ٥٠ ألف نسمة وفئة ٥ – ٢٠ ألف نسمة). فمن هاتين الفئتين تشكل ١٤٪ من سكان دولة الكويت و٢٨٪ من سكان البحرين و١٠٪ من سكان قطر و١٢٪ من سكان الامارات العربية المتحدة). ولهذا يمكن القول بعدم وجود تسلسل متدرج في مراتب المستوطنات البشرية في الدول العربية الخليجية.

٦ – لقد شهدت المدن العربية الخليجية نمواً متزايداً في العقدين الأخيرين حيث تراوحت معدلات نمو المدن الكبيرة والكبرى والمتوسطة ما بين ٥ – ١٨٪ سنوياً. فالى زيادة هجرة الوافدين إلى دول الخليج وإلى النمو الطبيعي للسكان يرجع نمو سكان هذه المدن.

مما تقدم يظهر أن التوزيع الحجمي لمراكز الاستيطان هو توزيع ديكتاتوري بعيد عن قاعدة زيبف Zipf في المرتبة – الحجم[١٢] rank-size rule حيث تتركز الهيمنة والأهمية والسلطة في مدن رئيسة كبيرة وكبرى محدودة. إن هذا النمط يمثل حالة متطرفة من حالات الأولية Primacy التي نادي بها مارك جيفرسون في عام ١٩٣١[١٣]، وهي في حقيقة واقعها الراهن أقرب إلى «الدول – المدن».

ان مثل هذه المدن الكبيرة والكبرى في الدول العربية الخليجية كثيراً ما تشبه بالاشجار العملاقة وسط أحراش وشجيرات لم تتهيأ لها الظروف أن تنمو لتصل إلى أحجام أكبر. فسكان الريف والبادية والمدن الصغيرة قد اتجهوا نحو المدن الكبيرة. ففرغ الريف وفرغت البادية وتناقص سكان المدن الصغيرة وتقزمت أحجامها أو استمرت على حالها. وكثيراً ما تشبه العلاقة بين المدن الكبيرة وسكان دولها أو أقاليمها بعلاقة الأسماك الكبيرة بالأسماك الصغيرة التي تسبح في محيطها، إذ أن الأسماك الكبيرة، وكذا المدن الكبيرة، تكبر باستمرار على حساب ما حولها.

ويمكن ارجاع ظهور وتطور الهيمنة للمدن الكبيرة والكبرى في المنطقة الخليجية إلى:

١ – غياب سياسات حضرية واقليمية تساعد على التوزيع السكاني الانتشاري. لهذا فقد فضلت قوى السوق المدن الكبيرة مراكز لنشاطاتها لأنها أقدر على توفير الأمن وانعاش استثمار أكثر وتنمية ونمو أوسع.

٢ – أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة قد بدأت في المراكز التاريخية الرئيسة التي كانت مراكز التجمع والجاذبية والتي لها أفضلية في المنافسة، الأمر الذي ساعدها على النمو والتوسع.

٣ – الظروف التي تسود في ظهائر hinterlands المدن الكبيرة هي خصائص صحراوية متطرفة لا تشجع على الاستثمار فيها، باستثناء ما يتوفر حول حقول النفط والغاز.

٤ – يبدو أن لاحجام المدن الكبيرة تأثيراً كبيراً على نموها السكاني. فكثيراً ما ردد الدكتور جمال حمدان مقولة قانون «الحجم يورث الحجم»[١٤] فالمدن تحاول الافادة من حجمها باطراد. ويستشهد البعض في مثل هذه الحالات بأن جميع مظاهر العالم المادي تتناسب تناسباً طردياً مع الكتلة (حجم المدينة) وعكسياً مع المسافة (البعد عن المدينة).

مما تقدم يظهر جلياً أن هناك استقطاباً سكانياً في مدن كبيرة وكبرى في دول الخليج العربي واماراته، وهذا الاستقطاب هو على حساب التوازن الاقليمي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: «هل من الحكمة أن تسمح سلطات التخطيط العمراني وأن يبارك المسؤولون عن التنمية العمرانية في مواصلة استراتيجية الاستقطاب باطلاق العنان لتضخم المدن الكبيرة والكبرى دون رقيب؟ وهل أن استراتيجية التوازن الاقليمي أو الانتشار السكاني في التنمية العمرانية هي بديل مناسب يتواءم مع ظروف وامكانات وبيئات دول الخليج العربي؟».

توظيف الجغرافيا في استراتيجيات التخطيط العمراني:

أن النمو الحضري الاستقطابي الشائع الآن في المنطقة العربية الخليجية يجب أن لا يستمر دون حدود وموجهات. فإن مثل هذا النمو سيؤدي في المدى البعيد إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتقنية بين المدن الكبيرة وباقي أجزاء دولها واماراتها. والاستراتيجية البديلة هي اعادة توزيع الاثقال الحضرية في الدول وخلق نوع من التوزان الاقليمي. والمقصود بالتوازن هنا هو تخصيص استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى أوسع نطاق، بدلاً من حصرها في مدينة كبيرة واحدة. أن مثل هذه الاستراتيجية هي التي تضمن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع الاقاليم وسكانها، وتكفل نوعاً من اعادة توزيع السكان والاوزان الحجمية للمستوطنات البشرية،

وبذلك تقلص الفروق بين المناطق المحظوظة priviliged areas والمناطق الهامشية marginal areas.

ومن استعراض أدبيات اتجاهات النمو الحضري والاقليمي في مناطق عديدة من العالم يتضح بأنه قد شاع اتباع ثلاثة بدائل من استراتيجيات النمو الحضري، وهي كالآتي:

١ - البديل الأول: استراتيجية الانتشار:

وترتكز هذه الاستراتيجية على فكرة ان انتشار السكان والانشطة في منطقة ما يؤدي إلى إحداث درجة من النمو في المنطقة، سواء حدث هذا الانتشار بشكل متوازن أو غير متوازن. ويحدث هذا الانتشار، وبتالي ترسم هذه الاستراتيجية إعتماداً على العناصر الرئيسية لعملية التنمية الحضرية الأقليمية، ويمكن تحديدها في ثلاثة هي:

أ) توزيع العنصر البشري وتخطيط الهجرة وتوجيهها.

ب) توزيع المشروعات، وهذا يتطلب وجود بيانات كافية عن الهيكل الاقتصادي (صناعة، زراعة، تجارة، تعدين وخدمات)، وهذا يحتاج إلى ما يسمى بتخطيط المشروعات.

جـ) تحسين البيئة، ويتصل هذا بما يسمى بالتخطيط العمراني.

إن واقع التوزيع للمشروعات التي أقرتها معظم الدول العربية الخليجية والمخصصات الاستثمارية للمناطق والأقاليم المختلفة لهذه الدول لم يكن يتناسب مع الاطار العام الذي تدعو إليه هذه الاستراتيجية. وبسبب ما أنجز فعلاً زادت المدن الكبيرة نمواً، وانحدرت المناطق المختلفة في تخلفها. بل أن المشكلات التي كانت قائمة أصلاً قد تفاقمت، وذلك بسبب التوزيع غير المتوزان للمشروعات والخدمات على المناطق والأقاليم المختلفة في تلك الدول العربية الخليجية.

٢ - البديل الثاني : استراتيجية الاستقطاب :

بسبب عيوب استراتيجية الانتشار من حيث تطبيقاتها على النمو الحضري والأقليمي، لجأت بعض الدول إلى اتباع استراتيجية الاستقطاب، وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية، حيث سعت هذه الدول إلى تحقيق أهداف خططها التنموية عن طريق اقامة برامج مركزة في قطاعات معينة، وفي مناطق محدودة من الدولة.

٣ - البديل الثالث : استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة :

وتتحدد ركائز هذه الاستراتيجية من خلال الدعائم السابقة لكل من استراتيجيتي الانتشار والاستقطاب. فلكل من هاتين الاستراتيجيتين مزاياها من ناحية، وظروف تطبيقها والافادة منها من ناحية أخرى. ولذلك كان الدمج بين الاستراتيجيتين لتكونا استراتيجية ثالثة تتمثل في الانتشار ولكن بطريقة مركزة.

وتستند هذه الاستراتيجية على فكرة اقطاب النمو وأقطاب التنمية Growth or development poles. فاختيار مواقع للنمو أو اقطاب النمو يتم اعتماداً على وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتميز بمميزات معينة، تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً، ويتضح من هذا أن هذه الاستراتيجية تعتمد على تنمية المنطقة المحيطة بها من ناحية أخرى. وفي الوقت ذاته تتجمع أنشطة هذه الأقطاب في مكان محدد. ويطلق بعض الباحثين على هذه الاستراتيجية تعبير دهاليز (أو مسالك) النمو المكثف corridors of intensive growth. أن اقتراح هذه الاستراتيجية يتفق مع النسق العمراني للأقليم، ويتسق مع وضعه الجغرافي، وتتكامل مع نمطه الاقتصادي، وتتسم في الوقت ذاته بالنمو المكثف.

ماهي الاستراتيجية المناسبة للتخطيط العمراني في المنطقة الخليجية ؟

لم تكن الاستراتيجيات التي تعرضنا لها سوى اتجاهات نظرية عامة. وبالرغم من أنها

أو بعضاً منها قد لاقى بعض التطبيق بشكل ما في مجتمع أو أكثر من المجتمعات، إلا أن ذلك لا يعني أنها سياسات ثابتة ودائمة وصالحة للتطبيق في كل المجتمعات الإنسانية، وفي كل مراحل تطورها. لذا كان من الضروري البحث عن نموذج أو اطار واقعي ينبع من ظروف المجتمع العربي الخليجي ذاته، وينبثق من واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعمراني.

ومن الملفت للنظر أن النمو الحضري في العشرين سنة الأخيرة كان مذهلاً في دول الخليج العربي. ومع ذلك فليست هناك سياسات واضحة واستراتيجيات مقننة وفعالة لمعالجة الانحرافات والهفوات التي طرأت على الساحة الخليجية. ونعتقد بأن هناك ضرورة ماسة لوجود مثل هذه الاستراتيجيات، ولكنها ينبغي أن تكون من نوع جديد لا يخضع للتقليدي المألوف. ونرى أن تستند مثل هذه الاستراتيجيات الحضرية والاقليمية الجديدة على ثلاثة أعمدة هي العمود العلاجي والعمود الوقائي والعمود الاسقاطي – الرؤيوي.

١ – العمود العلاجي:

ويقصد به وضع استراتيجية حضرية واقليمية لتحسين الأوضاع الراهنة، وتؤكد هذه الاستراتيجية على محورين: أولهما الاعتماد على خفض مسار نمو المدن الكبيرة كمنطلق أساس، وثانيهما الاعتماد على وقف التدهور العمراني والاجتماعي وتخفيض نسب النمو السكاني إلى مستويات مقبولة قد تكون في حدود ٣٪ سنوياً. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تقليص الهجرة الأجنبية، أو تحويلها إلى الأقاليم التي هي بحاجة إليها خارج المدن الكبيرة. كما يمكن اتخاذ اجراءات تشريعية فيها من المحفزات ما يقلل من هجرة سكان الريف والبادية والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، بل وتشجيع الناس للهجرة خارجها. كما وينبغي وقف إضافة أية صناعات جديدة في المدن الكبيرة، وتخصيص مواقع جديدة لها في المدن والمستوطنات الخارجية والمجمعات الصناعية التي يخطط لها لتكون بؤر استقطاب جديدة تخفف من الاعباء السكانية للمدن الكبيرة.

والمنطلق الأخر الذي يجب أن يؤكد عليه هو ايقاف التدهور الاجتماعي والعمراني لبعض أحياء المدن الخليجية الكبيرة. فمع تقدم الوقت بدأت تظهر نزعات نحو تشويه الواقع الاجتماعي للمدينة العربية الخليجية، وهو أمر مخالف لما اعتاد عليه مجتمعها من قيم اجتماعية وعادات وتقاليد تنحدر من تراث وقيم وروح عربية إسلامية قويمة. كما أنه مع الزمن بدأ التدهور ينخر في المباني والأحياء القديمة، الأمر الذي يتطلب العلاج، ولكنه علاج ليس على حساب التراث والتاريخ والبيئة الطبيعية.

٢ - العمود الوقائي:

ويؤكد هذا العمود على خلق بدائل لايواء السكان المتزايدين في دول الخليج العربية عن طريق النمو الطبيعي والهجرة ولايجاد مواقع اقليمية مناسبة للمنشئات الاقتصادية والخدمية. والمقصود هنا انشاء مدن ومجمعات صناعية وتجارية وخدمية في أرجاء البلاد مع تطوير ما يوجد حالياً من المدن الصغيرة والبلدات والقرى. ومن الضروري أن تكون هذه المدن والبلدات والقرى الخارجية مراكز حية إيجابية متطورة، وبذلك ستحتفظ بسكانها أولاً، وتجتذب نحوها بعضاً من سكان المدن الكبيرة، فضلاً عن تقليص الهجرة الريفية واستيعاب اعداد من المهاجرين العرب والأجانب. وبهذا يمكن أن تخدم هذه المستوطنات كاقطاب جاذبة للسكان من جهة، فضلاً عن قيامها بتوصيل الحضرية كأسلوب حياة إلى قسم أكبر من السكان الذين يقيمون فيها، وفي المناطق المحيطة بها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

١ - اقامة كافة الصناعات في نطاق مدن متوسطة وصغيرة الحجم.

٢ - العمل باللامركزية الحكومية والادارة واعطاء المدن الاقليمية والخارجية دوراً في حياة السكان والقيام بتوفير الخدمات الضرورية لهم.

٣ - اعطاء هذه المدن والبلدات أولويات في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

وتنمية المرافق مثل الأسكان والصحة والتعليم والمواصلات، أو على الأقل ينبغي أن يكون نصيب الفرد فيها من ميزانية الدولة مساوياً لنصيب الفرد في رأس المال القومي.

٣ - العمود الاسقاطي - الرؤيوي:

أن العمودين العلاجي والوقائي ما هما إلا اجراءات علي هيئة أدوية واسعافات جزئية وأولية قصيرة المدى للاشكالات والازمات التي تحل بالبيئات الحضرية الخليجية. ويبقي إلى الأمام الاستعداد لتوفير البيئة المناسبة للاعداد المتزايدة من السكان والمتطلبات المتضاعفة من الخدمات والاجواء الملائمة لحل الاشكالات الجديدة المتوقعة. فماذا نعمل لاحتواء المستقبل؟.

ان الأهداف يجب أن تنطلق من البيئة العربية الخليجية. وخير ما نبدأ به هو استكشاف موارد هذه البيئة واستغلال كافة مصادرها، واقامة الجسور بين البلدان العربية الخليجية من أجل تعاونها وتكاملها، وإقامة الاتصالات الانسانية بين شعوبها. وكخطوة أخرى وضرورية ينبغي انشاء المستوطنات على الأرض الصحراوية الشاسعة التي تفصل بين المستقرات البشرية لهذه البلدان. فالصحاري ليست بخيلة ولا شحيحة بخيراتها، والذي تحتاجه هو ارادة العمل والتخطيط المناسب والماء النقي. أننا بحاجة إلى تقنية لتحلية المياه بكلفة مناسبة، واستخراج المياه الباطنية، ونقل المياه من أماكن وجودها إلى مسافات بعيدة، وبذلك تتحول أجزاء من هذه الصحاري إلى مراكز انتاجية ذات أهمية اقتصادية وعمرانية واستراتيجية.

وما ينبغي أن نعمله أيضاً أن نعرف ظروف البيئة الخليجية وتفاصيل خصائصها الطبيعية، وطبيعة وتراث وتاريخ الإنسان الذي يعيش على سطحها. كل ذلك يمكننا من تشخيص متطلبات مرحلتنا القادمة والبيئة الحضرية المطلوبة وخصائصها المناسبة. حينئذ نستطيع أن نختار التصاميم الملائمة لمستوطنات هذه المنطقة ووحدات السكن والعمل

فيها، ومواد البناء المناسبة لتقنيات التشييد الضرورية والمرافق والخدمات التي تشبع تطلعات الإنسان العربي الخليجي. وبعبارة مختصرة أنه ينبغي ربط التطورات التقنية والعلمية في مجالات التخطيط الحضري والاقليمي بخصائص البيئة الطبيعية السائدة في الصحراء والبحر، وبخصائص المجتمع الإنساني البشري الخليجي وتراثه وتطلعاته المعاصرة المستمدة من روح التحديث والمعاصرة.

الخلاصة والاستنتاجات:

الجغرافيا التطبيقية المعاصرة هي حصيلة فكر جغرافي متجدد، استجاب لتطورات اقتضتها نهاية الركود الاقتصادي في الثلاثينيات واشكالات الحرب العالمية الثانية في منتصف الاربعينيات. فبرزت على الساحة أصوات تنادي بضرورة أن تتبنى الجغرافيا صيغاً ومنطلقات وأهداف جديدة تتجاوز سلبيات الصيغ التقليدية، وتنظر إلي الاشكالات الحياتية برؤيا جغرافية معاصرة. وهذا ما حدث فعلاً لهذا العلم في الثلاثين سنة الماضية حيث اهتم نخبة من الجغرافيين خلالها بالتزود بالمعرفة الجغرافية التطبيقية وبالمهارات والخبرات ذات الصلة بالجوانب العملية والتقنية التي تمكنهم من استيعاب المناهج الكمية وتقنيات الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتطبيقات الاستشعار عن بعد وقراءة الصور الجوية وغيرها. وبهذا أصبح الجغرافي مزوداً بخلفية علمية وتقنية رصينة تمكنه من الاسهام الفعال في عمليات التخطيط، وبخاصة التخطيط العمراني.

ومن دراسة ادبيات الجغرافيا وادبيات التخطيط العمراني يتبين أن هناك قواسم مشتركة عديدة بينها. فأية عملية تخطيطية يراد بها ازالة وضع أو تعديله أو تنميته أو اعادة خلقه لابد أن تبدأ بمعرفة الوضع القائم عن طريق المسح الميداني، وليس هناك من هو أقدر من الجغرافي على القيام به. كما أن جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته انما تتم في النهاية

في الإطار المكاني الذي يعد الجغرافي أخبر الناس به[١٥]. هذا وأن كثيراً من الموضوعات التي تتطلبها عمليات التخطيط الحضري والاقليمي تقع في صلب العمل الجغرافي كعمليات مسح الأنشطة البشرية والظواهر الطبيعية والخصائص السكانية واستخدامات الأرض وشبكات النقل وجمع البيانات حولها وتحليلها وتفسيرها واستخدام الوسائل الكمية والعملية وتقنيات الخرائط الآلية ونظم المعلومات الجغرافية. فهذه العمليات والدراسات هي جزء حيوي من الاعمال والدراسات والخبرات والمهارات التي استطاع الجغرافي من استثمارها بكفاءة في دراساته الجغرافية. كما أبدع الجغرافي في الدراسات الأقليمية ونظريات الموقع والعلاقات المكانية، وهذه ذات أهمية خاصة في دراسات وعمليات التخطيط العمراني.

وقد اتضح للمخططين أخيراً بأن العمليات التخطيطية ذات الصلة برسم الاستراتيجيات التنموية المحلية والاقليمية والوطنية تتطلب تعمقاً في دراسة العلاقات المكانية التي تعتبر من ركائز الجغرافية المعاصرة. وقد وجدنا عند شرح الاستراتيجيات العالمية أنها ذات أنواع ثلاثة هي استراتيجية الانتشار واستراتيجية الاستقطاب واستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، وكل هذه الاستراتيجيات تقتضي تفهماً للعلاقات المكانية الحضرية والاقليمية، وهي علاقات جغرافية أساساً.

وعند معالجة قضية التخطيط العمراني في الدول العربية الخليجية رأينا أن نقترح لها استراتيجية أو استراتيجيات من نوع جديد لا تخضع للعمليات التقليدية المألوفة. فالاشكالات والازمات التي طافت على سطح المدينة العربية الخليجية واقليمها هي فريدة في طابعها، وتقتضي مبادرات خلاقة للتغلب عليها بفكر وخيال ابداعي. وهذا لا يقصد به القفز فوق الواقع، وإنما الأحرى تفنيد الواقع الراهن وفحصه وصهره من أجل خلق واقع جديد[١٦]. ولهذا اقترحت استراتيجية للمنطقة الخليجية تستند على ثلاثة أعمدة هي :

١ – العمود العلاجي.

٢ – العمود الوقائي.

٣ – العمود الاسقاطي – الرؤيوي.

أنها استراتيجية تقترح اعادة توزيع الاثقال الحضرية وخلق نوع من التوزان الاقليمي، وهي بذلك تضمن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع الأقاليم وسكانها وتكفل نوعاً من اعادة توزيع السكان والأوزان الحجمية للمستوطنات البشرية، وبذلك تتقلص الفروق بين المناطق المحظوظة والمناطق الهامشية.

الهوامش

(١) ومن أشهر اتباع الفلسفة الحتمية فردريك راتزل Ratzel الألماني وألن سمبل E. Semple الأمريكية وديمولان Demolins الفرنسي وجريفث تيلور G. Taylor الاسترالي وغيرهم.

(٢) ارتبطت الفلسفة الامكانية باسماء بعض الأعلام الجغرافية من أمثال فيدال دي لابلاش Vidal de la Blache وجان برين Jean Bruhnes وديمانجون Demangeon وفيفر Febvre وبومان Bowman وكارل ساور Karl Sauer وروكسبي Roxby وفلير Fluere وغيرهم.

(3) Peter Hall, (1975) "Planning" A Geography View", in B. Goodal and A. kirby (eds.), Resources and Planning, (London, Pregaman Press), pp. 3-15.

(٤) وفقاً لأحدى الدراسات المسحية التي أجريت في منتصف السبعينيات وجد أن حوالي ١٠٪ من أعضاء رابطة المخططين الأمريكيين هم من الذين كانت الجغرافيا هي تخصصهم الرئيس. كما وجد بأن حوالي ٢٠٪ من أعضاء هذه الرابطة هم من الذين كان تخصصهم الفرعي في الجغرافيا.

P. F. Mattingly (1974) "On the Value of Geography in planning Practice", The Professional Geographer, Vol. 26, pp. 310-14.

(٥) د. عبداللاله أبو عياش (١٩٧٩) «الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري»، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، السنة الخامسة)، ص ٢١.

(٦) رشدي بطري، (١٩٧٠)، «العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية»، في كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت)، ص ١٤٠.

(٧) د. أحمد على اسماعيل (١٩٩٠)، دراسات في جغرافية المدن، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة)، ص ٣٥٧.

(8) David E. Christensen, (1977), "Geography and Planning" Some Perspective", The Professional Geographer, Vol. 29, p. 151.

(9) B. J. Mcloughlin, (1969), Urban and Regional Planning, (London, Faber and Faber Ltd.), p. 28.

(١٠) د. حسن الخياط (١٩٨٨)، المدينة العربية الخليجية، (مركز الوثائق والدراسات الانسانية – جامعة قطر)، ص ٩٨ – ١١٣.

(١١) د. حسن الخياط، نفس المصدر، ص ١٨٢ – ١٩٢.

(12) Zipf, G. K., (1941), National Unity and Disunity, (Bloomington, Indiana).

(13) Jefferson Mark, (1931), "The Law of the Primate City", Geographical Review Vol. 21, pp 226 - 232.

(١٤) د. جمال حمدان، (١٩٧٧)، جغرافية المدن، (عالم الكتب، القاهرة) ص ٢٦٥ .

(١٥) د. حسن الخياط، (١٩٧٨)، « نحو جغرافية عربية تطبيقية »، أحد بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في ٧ – ١١ مارس ١٩٧٦، (من مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة)، ص ٤٣١ – ٤٣٥ .

(١٦) د. سعد الدين ابراهيم، (١٩٧٥)، « مدن العالم العربي : الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة »، (مجلة دراسات عربية، العدد ٦، السنة الحادية عشرة) ص ٨ – ٤١ .

المصادر والمراجع

١ – ومن أشهر اتباع الفلسفة الحتمية فردريك راتزل Ratzel الالماني وألن سمبل E. Semple الأمريكية وديمولان Demoins الفرنسي وجريفث تيلور G. Taylor الاسترالي وغيرهم.

٢ – ارتبطت الفلسفة الامكانية باسماء بعض الاعلام الجغرافية من أمثال فيدال دي لابلاش Vidal de la Blache وجان برين Jean Bruhnes وديمانجون Demangeon وفيفر Febvre وبومان Bowman وكارل ساور Karl Sauer وروكسبي Roxby وفلير Fluere وغيرهم.

3 - Peter Hall, (1979) "Planning: A Geography View", in B. Goodal and A. Kirby (eds.), Resources and Planning, (London, Pregaman Press, pp. 3 - 15.

٤ – وفقاً لأحدي الدراسات المسحية التي اجريت في منتصف السبعينيات وجد أن حوالي ١٠ ٪ من أعضاء رابطة المخططين الأمريكيين هم من الذين كانت الجغرافيا هي تخصصهم الرئيس. كما وجد بأن حوالي ٢٠٪ من أعضاء هذه الرابطة هم من الذين كان تخصصهم الفرعي في الجغرافيا.

P. F. Mattingly (1974) "On the Value of Geography in Planning Practice", The Professional Geographer, Vol. 26, pp. 310 - 14.

٥ – د. عبدالاله أبو عياش (١٩٧٩) «الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري»، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٨، السنة الخامسة) ص ٢١.

٦ – رشيد بطري، (١٩٧٠)، «العلاقة بين تخطيط المدينة والتخطيط القومي وحل مشاكل المدن العربية»، في كتاب المؤتمر الثاني لمنظمة المدن العربية، (الكويت، مطبعة حكومة الكويت)، ص ١٤٠.

٧ – د. أحمد علي اسماعيل (١٩٩٠)، دراسات في جغرافية المدن، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة) ص ٣٥٧.

8 - David E. Christense, (1977), "Geography and Planning: Some Perspective", The Professional Geographer, Vol. 29, p. 151.

9 - B. J. Mcloughlin, (1969), Urban and Regional Planning, (London, Faber and Faber Ltd.), p. 28.

١٠ – د. حسن الخياط (١٩٨٨)، المدينةالعربية الخليجية، (مركز الوثائق والدراسات الانسانية – جامعة قطر)، ص ٩٨ – ١١٣.

١١ – د. حسن الخياط، نفس المصدر، ص ١٨٢ – ١٩٢.

12 - Zipf, G. K., (1941), National Unity and Disunity, (Bloomington, Indiana).

13 - Jefferson Mark, 91931), "The Law of the Primate City", Geographical Review, Vol. 21, pp 226 - 232.

١٤ – د. جمال حمدان، (١٩٧٧)، جغرافية المدن، (عالم الكتب، القاهرة)، ص ٢٦٥.

١٥ – د. حسن الخياط، (١٩٧٨)، «نحو جغرافية عربية تطبيقية»، أحد بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني المنعقد في بغداد في ٧ – ١١ مارس ١٩٧٦، (من مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة)، ص ٤٣١ – ٤٣٥.

١٦ – د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٥)، «مدن العالم العربي: الحاجة إلى استراتيجية حضرية جديدة»، (مجلة دراسات عربية، العدد ٦، السنة الحادية عشرة)، ص ٨ – ٤١.